

الإنفاق على التسليح وتأثيراته



تسريب تصاميم سرية لسيارات
فورد الى الصين



11

4

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصادي

العدد (1968) السنة الثامنة - الثلاثاء (23) تشرين الثاني 2010

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

ثقافة المستهلك المفرط .. الى أين؟



بغداد -علي الكاتب

يمثل العراق صفة طاردة للاستثمارات الخارجية والداخلية فيما كانت رؤوس الاموال هاربة ايضا الى الدول الاخرى بما فيها دول الجوار من جراء تردي الوضع الامني والمعيشي، ومن هنا كانت عملية اعادة تلك الاسوال والقيام بالموازنة بين الخراج والداخل معاملة في غاية الصعوبة لانعدام وجود العوامل المساعدة التي تمكن من شروط تفعيل الاستثمار وتدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الى البلاد وتنشيط السوق المحلية التي عانت من كساد واضح خلال الحقبة الماضية خاصة في العقد الاخير من القرن الماضي والمستمرة حاليا.

وقال ناصر العبيدي تاجر جملة محال

بيع مواد التجميل في سوق الشورجة:

ان هذه الظاهرة موجودة منذ عام ١٩٩١ تقريبا وحتى الان، وان كانت في تصاعد بعد الاحداث الاخيرة لحرب ٢٠٠٣ والهجرة الحالية لرؤوس الاموال وبكثافة قل نظيرها في العقود الماضية لاسباب لا تخفى على احد، والتي قد تكون منغلقة في كثير من الاحيان لرؤوس اموال عينية

اقتصاديون: تنشيط الاستثمار سبيل للحد من هجرة رؤوس الأموال الى الخارج

بغداد /علي الكاتب

العراق وتوفير الحماية الكافية له ولعائلته ولامواله والمحافظة عليها وتقليل المخاطر التي يتعرض لها ، بما في ذلك تغيير القوانين الاقتصادية والتشريعات القانونية التي تعرضه للخسائر غير المتوقعة، وتوفير الحوافز المالية والاقتصادية له لضمان استمراره في العمل وتجنب اتخاذ سياسة المنافسة بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي خاصة في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم المتكامل والفرص المتساوية بينهما بما يضمن تحقيق التكامل في هذا المجال ويجاد نوع من الشراكة بين الاستثمارين الاجنبي والمحلي.

واضاف: كذلك يجب اعتماد رؤية استثمارية واضحة لجذب المستثمرين الاجانب والمستثمرين العراقيين التي تتكالب الدول على استقطابهم اليها واقتاعهم على الاستثمار في السوق المحلية، حيث تعد هذه الرؤية مفصلا مهما في جهود جذب هؤلاء وتكليف جهة معينة بذاتها بهذه المهمة التي لطالما توكل الى جهات متخصصة بهذا الشأن في دول العالم الاخرى والتي تضطلع بتقديم الحوافز والمزايا والاعفاءات الجمركية والضريبية

مستهلكون: المولات في بغداد ظاهرة لافتة للنظر على غرار تجربة إقليم كردستان

بغداد /وكالت

فضلا عن توفرها كل ما يحتاجه البيت من مستلزمات سواء غذائية أو منزلية أو كهربائية أو موبيليات وغيرها في مكان واحد.”
ويتابع قاسم حديثه وسط مطالبته الجهات المعنية بتبني مشاريع تسويقية اضعف، بالقول “من الضروري فتح مولات تجارية كبيرة أسوة بمولات إقليم كردستان العراق، من ناحية الشكل والمضمون، فهي مكونة من طوابق عدة وتحتوي على مراكز ترفيهية وبيع الألبسة وغير ذلك، فضلا عن المظاهر الحضارية مثل السلم الكهربائي الذي يوصل بين طوابقه وصلات عرض سينمائي وما شابه.”
وشهد إقليم كردستان بعد ٢٠٠٣ ثورة في المراكز التجارية، فلما لم يتعمق به من وضع أمّني مستقر وحركة نشطة للشركات الاستثمارية، إذ يوجد أكثر من عشرة مولات رئيسة كبيرة في الإقليم، وعلى رأسها “ماجدي مول” في مدينة أربيل، و “زارا” في السليمانية، فضلا عن الشروع بافتتاح “ماجدي مول” في مدينة السليمانية أيضا.

فيما يؤكّد محمد زهير لـ(أكانيوز) “كنت احمل همًا فوق هُمي بعد خطبتي قبل نحو شهرين لأنني لا امك سيارة كي أخذ خطبتي والتجوال بين المحال التجارية المتفرقة، حيث محال بيع الأخشاب والأثاث والمواد المنزلية وإكسسوارات العروس وهذا ما يرغمني على ترك عملي لأكثر من يوم، لكن بوجود هذه المراكز التجارية والتسويقية سهل علينا الكثير، إذ بات المول

مدير الإحصاء والبحوث في مصرف الرشيد: نطمح إلى تبني خطط استثمارية متنوعة في المرحلة المقبلة

بغداد /علي الكاتب



نقلة نوعية فيها بما يناسب المرحلة الراهنة، والدخول في نشاطات استثمارية كبيرة، وهي جهود وجه بها رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمصرف الرشيد كاظم محمد ناشور خاصة في مجالات الإسكان كاسهام في التخفيف من معاناة المواطنين في الحصول على سكن مناسب ولائق بحياتهم الكريمة، وهو موقف ينبع من شعورنا بالمسؤولية تجاه المواطن العراقي ولتقديم افضل الخدمات المصرفية والتسهيلات المالية له، بما يتناسب مع سمعة وكفاءة فروع المصرف وحسن الاداء الذي رافقه منذ تأسيسه وهو ما اشد به المراقبون المنصفون والمتخصصون في الشأن الاقتصادي والمالي.

وهو متطور يواكب دائما في السوق المحلية من خلال دور اكبر في السوق المحلية من خلال الاسهام الفعال في مجمل العملية الاقتصادية والتنافس مع بقية المصارف الاخرى في هذا المجال، مع تبني الخطط المستقبلية الطموحة القائمة على تنويع المشاريع الاستثمارية والعمل على زيادة الفروع المنتشرة في عموم المحافظات، الى جانب الاسهام في مشاريع الاسكان وحل مشكلة السكن بشكل نهائي.

بغداد /علي الكاتب

*ماذا عن النشاطات والخدمات الجديدة للمصرف؟ – هناك خدمات جديدة منها البطاقة الذكية التي بلغ عدد زبائنُها من حملة البطاقة الذكية بنحو (٥١٧, ٤٨٠) وضعت تحت المعارض التجارية والملتقبات الاقتصادية الكبيرة واثبات وجودنا الفعلي والدائم فيها، خاصة في دورات معرض بغداد الدولي التي تقام بشكل سنوي، وكان جنانحا في الدورة السابعة والثلاثين لمعرض بغداد الدولي للتواجد واظهار نشاطات المصرف والخدمات التي يقدمها للموطن العراقي بما فيها النشاطات المصرفية والائتمانية والاستثمارية واجراءات منح القروض والسلف وغيرها.
ولدينا مشاركات مستمرة في الدورات السابقة للمعرض، الا اننا ارتأينا في هذه الدورة ان تكون فرصة اعلامية ودعائية حقيقية للمصرف في اكبر ملتقى تجاري واقتصادي في العراق وفي بغداد تحديدا، من اجل التعريف بالمصرف ونشاطاته والترويج لها، لاسيما الجديدة منها كالبطاقة الذكية والصكوك المغنطة والقروض للمشاريع الصغيرة وقروض التنمية الصناعية وقروض الإسكان التي تطرح للمواطنين والمؤسسات الاستثمارية من اجل الاستفادة منها من قبل جميع الاطراف، ومن خلال التسهيلات الاعتمادات المستندية الواردة والصادرة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير الذكية التي لاقت استحسان الزوار

مدير الإحصاء والبحوث في مصرف الرشيد: نطمح إلى تبني خطط استثمارية متنوعة في المرحلة المقبلة

بغداد /علي الكاتب

تلك الوسائل لتقديم الاعفاءات التشجيعية من اجل عودة رؤوس الاموال المحلية الى الداخل بالصورة التي تميزه عن غيره من رأس المال الاجنبي الوافد حديثا، انطلاقا من اهمية دعم القطاع الخاص في اعمال البناء والاعمار وقدراته في التعاطي الايجابي مع المتطلبات الاقتصادية للسوق المحلية بما عرف عنه من امكانات وقدرات فنية ومادية كبيرة وخبرة في العمل على مستوى السوق المحلية، اضافة الى اهمية مساندة المستثمرين من العراقيين والاجانب الى وجود قانون يوفر الحماية المطلوبة لهم ولاستثماراتهم ، والقيام بفرض الرسوم الجمركية والضريبية بشكل متوازن وعلى اساس الفرض المتكافئة بين الجانبين في هذه المرحلة بالشكل الذي يحمي القطاع الخاص المحلي ويشجع المستثمر الاجنبي على الدخول في السوق العراقية بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي التنويع شأنه انعاش الحالة الاقتصادية والتنويع في العراق، لاسيما ان الكثير من المحافظات والمدن العراقية تشهد حراكا اقتصاديا كبيرا ونموا استثماريا واسعاً خاصة في اقليم كردستان في المرحلة الراهنة.

بغداد /علي الكاتب

*ما خدماتكم الجديدة.. والنشاطات الاخرى المقدمة للمواطنين؟
–نعمل حالياً على توفير الخبرة المصرفية المجانية لطلبة البكالوريوس والماجستير والبالغين من خلال تدريب الطلبة واطاحة الفرصة لهم لممارسة العمل المصرفي بفعولنا اثناء فترة التدريب، اضافة الى فتح ابواب مكاتبنا المصرفية لاستقبالهم، وكذلك نقوم ببعض الخدمات المصرفية الهادفة الى تحقيق بعض الغايات الانسانية والقيم الاجتماعية، من خلال رعاية الاندية الرياضية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لتحقيق طموحات الشباب المستقبلية.

*شهدت الآونة الأخيرة نشاطاً مصرفياً كبيراً من قبل المصارف الخاصة والاجنبية، ما خططكم ونشاطاتكم في منافسة تلك المصارف؟

– حقيقة يمر العراق في هذه الفترة بجملة من التغيرات المستمرة والتطورات الكبيرة في مجال عمل المصارف، خاصة مع دخولنا منافسة كبيرة مع المصارف الخاصة العراقية والمصارف العربية والاجنبية التي دخلت بقوة في السوق العراقية في الآونة الاخيرة، ومن هنا كان لزاما تحقيق بمستوى الخدمات التي يقدمها المصارف بجميع فروعها المنتشرة في عموم المحافظات وتنويع النشاطات واحداث وسائل الترفيه.

تسريب تصاميم سرية لسيارات فورد الى الصين



واشنطن / وكالات

وجهت التهمة رسميا إلى مسؤول سابق في شركة فورد الأمريكية للسيارات بعد تسريبه مجموعة من أسرار الشركة إلى إحدى الشركات الصينية المنافسة في ذات المجال.

وقال المدعي العام في ولاية ميتشيغان الأمريكية إن الصيني تشيانغ دونغ يو ، المهندس الميكانيكي السابق في فورد، استخدم بطاقته الخاصة في الشركة لسرقة عدد من الملفات السرية.

وقد اعترف يو بنسخ نحو أربعة آلاف وثيقة داخلية للشركة، من بينها تصاميم سرية لسيارات فورد، قبل تركه الشركة، وفقا لمكتب المدعي العام الأمريكي.

وبعدها ذهب يو إلى الشركة الجديدة، شركة الصين للسيارات، وبحوزته جميع تلك الملفات السرية المسروقة.

وقد عاد يو إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول ٢٠٠٩، إذ قامت السلطات الفيدرالية باللقاء القبض عليه، وعُثرت على الملفات السرية في حاسوبه الخاص.

ويواجه يو عقوبة لا تقل عن خمس سنوات في السجن، وغرامة تصل إلى ١٥٠ ألف دولار.

ورفض محامي يو الإدلاء بأي تصريح لوسائل الإعلام.

يذكر أن هذه ليست الحادثة الأولى التي يتم فيها تسريب معلومات سرية لشركة سيارات في الولاية، إذ وجهت السلطات القضائية الأمريكية رسميا في يوليو/تموز الماضي تهمة سرقة أسرار صناعية إلى زوجين في مدينة ميتشيغن.

وأشارت السلطات آنذاك إلى امتلاكها أدلة تشير إلى تورطها في الاستيلاء على أسرار تكنولوجيا سيارات هجينة، تعمل بالوقود والكهرباء، من تصميم شركة "جنرال موتورز" وبيعها لشركات صينية.

خطة لضخ 600 مليار دولار للاقتصاد الامريكي

واشنطن / وكالات

دافع رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بين بيرناني عن قراره بضخ ستمائة مليار دولار بالاقتصاد الأمريكي.

وقال بيرناني ان هذه السياسة صائبة خصوصا مع تدني نسبة التضخم، وانتقد بيرناني الدول ذات الفائض التجاري الكبير كالصين، وكذلك حفاظ

الصين على قيمة صرف عملتها بمستوى متدن، ودافع عن سياسة "التيسير الكمي" التي انتقدتها ألمانيا والصين، وأضاف بيرناني أن تلك الدول تسبب ضررا للاقتصاد الأمريكي بشرائها دولارات أمريكية.

وكانت الصين وألمانيا ودول أخرى قد انتقدت مجلس الاحتياط الفيدرالي بسبب خطة شراء ٦٠٠ مليار دولار من ديون الحكومة بهدف تخفيف الاقتصاد.

ويقول منتقدو التوجه الأمريكي إن من شأنه تخفيض قيمة صرف الدولار مما سيؤدي الى حدوث تضخم وفعاقات

الاقتصادية في أماكن أخرى من العالم.

وانتقدت الصين عجز الاحتياط الفيدرالي عن تحمل مسؤوليته في حماية الدولار كعملة الاحتياط النقدي العالمي.

ورد بيرناني قائلا ان الدول التي تراكم الدولارات للحفاظ على قيمة صرف عملتها

منخفضة ستسبب الأذى لاقتصاد الدول الصناعية.

يذكر أن دولا كالبرازيل وجنوب أفريقيا قد اشكت من تضرر اقتصادها بسبب "حرب العملة" بين الصين والولايات المتحدة، وحذر بيرناني من أن دولا كالصين ستضطر الى اتخاذ اجراءات لمواجهة التضخم.

وقد أعلنت الصين في اليوم نفسه الذي أتلى فيه بيرناني بتصريحه أنها رفعت قيمة الاحتياطي النقدي للبنوك بنسبة نصف نقطة وذلك لالباطء من تصاعد التضخم الذي بلغ ٤،٤ في المئة.

كما اتخذت الصين في الشهور الأخيرة إجراءات لاحكام السيطرة على رؤوس

وعدا بيان مشترك أصدره قادة دول

الاتحاد الاوروبي والرئيس الأمريكي باراك اوباما إلى "تجنب السياسات التنافسية في تخفيض العملات واسعار المصرف والتي لا تعكس المعطيات الاقتصادية الأساسية".

وأعلن الجانبان في البيان الذي صدر



في ختام قمة مشتركة في لشبونة عن التزامهما "بالمضي قدما نحو انظمة صرف تحدها الاسواق".

وقال البيان الذي وقعه اوباما ورئيس الاتحاد الاوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو "تكرر التزامنا ونحث شركاءنا في مجموعة العشرين على العمل للتوصل الى نمو متوازن".

وكانت دول مجموعة العشرين تعهدت قبل نحو أسبوع بعدم اللجوء الى تخفيض عملاتها لدوافع تنافسية.

ودعا البيان الختامي للمجموعة إلى تعزيز مرونة اسعار الصرف حتى تعكس الاسس الاقتصادية والامتناع عن تخفيض اسعار العملات لدوافع تنافسية".

وحذر رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك سترانس في أكتوبر/ تشرين الاول الماضي من أن حروب العملات العالمية تشكل "تهديدا حقيقيا" للاندعاش الاقتصادي.

توقعات بتحقيق نمو يصل الى 10 % في الهند

نيودلهي / وكالات

قال مانموهان سينغ رئيس وزراء الهند انه يتوقع عودة ثالث اكبر اقتصاد في اسيا الى نمو دائم يتراوح بين تسعة وعشرة في المئة ابتداء من السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١١ فصاعدا.

واضاف سينغ خلال كلمة في العاصمة الهنوب دلهي انه يتعين على الهند الاستثمار في البنية الاساسية اذا كان تتوقع الوصول الى نمو يبلغ عشرة في المئة من اجمالي الناتج المحلي.

وفيما يخص قطاع الاتصالات امتنع رئيس الوزراء الهندي عن التعليق على امور محددة فيما يتعلق بفضيحة فساد اخذة في الانتعاش بشأن تراخيص اتصالات ولكنه قال ان اي مخالفات ستحال الى القضاء.

ودعا ايضا الاحزاب السياسية الى انتهاء المأزق القائم في البرلمان والذي ادى الى وقف الاجراءات منذ بداية الدورة الشتوية، والحكومة الهندية غير قادرة حاليا على اجازة اي مشروعات قوانين .

ولم يعلق سينغ خلال حضوره مؤتمرا في نيودلهي على طلب نادر من المحكمة العليا بتفسير سبب عدم اجرائه تحقيقا فيما قد يصبح اكبر فضيحة فساد في الهند، وفضيحة تراخيص الاتصالات هي أكبر تحدي أمام سينغ منذ أن تولى رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٤ وسيؤثر ما سيحدث في الايام القليلة المقبلة على مستقبله السياسي. وأقبل وزير الاتصالات الهندي ايه. راجا من منصبه الاسبوع الماضي بعد شهر من الضغط من المعارضة ووسائل الاعلام الهندية.

ويواجه راجا اتهامات ببيع تراخيص اتصالات بأسعار زهيدة مما سبب خسائر للدولة قيمتها ٣١ مليار دولار. ونفى راجا الاتهامات.

بكين / (رويترز)

قال مستشار لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي الصيني شيا بين: انه ينبغي تشديد السياسة النقدية للحد من السيولة على ان تتخذ المزيد من الاجراءات العام المقبل.

واضاف لموقع شهير للاخبار الاقتصادية نشر في ساعة متأخرة

من مساء يوم السبت "ينبغي ان نجد وسائل لسحب السيولة واتباع سياسة نقدية متقشفة وحصيفة مناسبة". واضاف شيا: أن حقيقة وجود سيولة كبيرة هي أحد الاسباب الرئيسية للارتفاع الاخير في نسبة التضخم، وصعدت نسبة التضخم في الصين لاعلى مستوى في ٢٥ شهرا عند

أزياء أفريقيا.. تجارة الألوان والثقافة الرائجة

لندن / وكالات

أصبح البوتيك الافتراضي "أغنيس ولولا"، الاختيار الأول للأزياء الأفريقية على الإنترنت.

ويهدف متجر الأزياء الذي أطلقته لولا ريمي في أب الماضي في العاصمة البريطانية لندن، إلى جعل الملابس الأفريقية أكثر وصولا لبقية العالم، فضلا عن تعزيز ما يعرف بالأزياء الأخلاقية.

ومثل العديد من متاجر الأزياء الكبرى، فإن متجر "أغنيس ولولا" يتتبع أصول بضاعته إلى باريس، أحد أشهر عواصم الموضة شهرة في العالم، وقالت ريمي لشبكة CNN "في باريس لاحظت الكثير من الشباب يرتدون أزياء بطابع أفريقي الأفريقية لكنهم لا يلبسونها بالمعنى التقليدي.. كانوا يرتدونها مع الجينز.. وقد أعجبتني ذلك وفكرت فيه مليا لي وأبقى هذا التفكير فيه".

توقع بمنح قرض ضخم لأيرلندا بسبب أزمة ديونها



(الحكومة الأيرلندية)، ومن جانبي شخصيا هو أن المباحثات أو المناقشات ستكون فعالة حول قرض سيتم تقديمه عند الضرورة." وتابع أن الأموال "ستذهب مباشرة إلى البنوك الأيرلندية لدعم ثقة المستثمرين"، إذ أن المصارف، وكثير منها تم تأميمه، غير قادرة على إقراض البنوك الأخرى. من جهته، قال الخبير الاقتصادي بيفيد ماك سي إن "أيرلندا الآن ليس لديها خيار سوى قبول الأموال من الخارج.. فإذا لم يكن هناك مال، فإنك لا تستطيع أن تدفعه لأحد، وهذا هو السبب في أن صندوق النقد الدولي موجود في أيرلندا."

وقال محافظ البنك المركزي باتريك هونوهان للإذاعة الرسمية الأيرلندية إن "المباحثات مع صندوق النقد الدولي والمسؤولين الأوروبيين لم تكن حول خطة إنقاذ، وإنما بشأن قرض بعشرات المليارات من اليورو إلى أيرلندا." وأضاف "الهدف والمتوقع من جانبهم

دبلن / وكالات

بحث مسؤولون من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي في أيرلندا، الجمعة الماضي أزمة الديون التي تعصف بالبلاد، وسط توقعات بترتيب قرض ضخم لإخراج دبلن من مأزقها.

الدعوة الى تشديد السياسة النقدية في الصين

٤،٤ في المئة في تشرين الاول .

ولا يملك شيا سلطة اتخاذ القرار بوصفه مستشارا للبنك المركزي ولكنه يدلي برأيه في عملية صنع القرار. وكان البنك قد أعلن انه سيرفع الاحتياطي الازلامي بواقع ٥٠ نقطة أساس وهو خامس أعلن من نوعه العام الجاري لسحب السيولة الزائدة

في النشاط الاقتصادي. وأضاف شيا وهو نائب سابق لمحافظ البنك المركزي انه بوسع البلاد تحمل رفع جديد للاحتياطي الازلامي. وقال انه في مواجهة قيام الولايات المتحدة "بعمل غير مسؤول بطبعها دولارات" يتعين على الصين تعزيز الرقابة على تدفقات رأس المال والاستثمار الاجنبي

في الصين. ويوم الاثنين نكرت هيئة الرقابة على النقد الاجنبي انه يحق للاجانب شراء منزل واحد فقط في الصين للحد من المضاربة.

وتابع شيا "اعتقد شخصيا انه ينبغي ايضا تشديد القيود على مضاربة الاستثمار الاجنبي في المباني التجارية".

لذلك فإن أفريقيا هي ملهمتي".

مصممة أخرى هي كريستين ماندو، التي ولدت في تنزانيا وتربت في بريطانيا، وأطلقت في عام ٢٠٠٧، علامة تجارية تدعى "تشيبتشيا"، في لندن، معروف عنها استخدامها لـ"الخانغا"، وهي ملابس تقليدية مصنوعة من القطن تلفها النساء حول

أجسادهن في شرق أفريقيا. وتقول ماندو "استخدم الأقمشة من هناك (تنزانيا)، وأعمل أساسا على خلق نمط أكثر حداثة، بأسلوب أوروبي، وهو النوع الذي يمكنني أنا شخصيا ارتداؤه كوني أفريقية أعيش في أوروبا."

وبالنسبة لريمي، فإن جزءا مهما من عملها هو رد الجميل للقارة التي أوحث لها تلك الأزياء، وتقول إن بوتيك "أغنيس ولولا"، يهدف إلى إعطاء نسبة من أرباحه للأعمال الخيرية.





تحقيق/ ليث محمد رضا

تكاد تكون ثقافة الميل الاستهلاكي المفرط العلامة الأبرز في الأسواق العراقية، حيث يرى الكثير من المتابعين ان المستهلك العراقي مفرط في اقتناء السلع والبضائع بحيث تصل ذروة الحاجة او تنعدها لأسباب اجتماعية وأخرى اقتصادية. (المدى الاقتصادي) تبحث عبر هذا التحقيق عن أسباب هذا الميل الاستهلاكي.

ثقافة الاستهلاك المفرط.. الى أين؟

سوق من الأسواق الشعبية من تلك المحال التي لا تزال شاخصة للعيان. فيما قالت المستهلكة نسرين محمد صالح: غلاء فاجش و حتى الموظف الذي يمتلك راتباً فإنه لا يقدر ان يلبي متطلبات عائلته سيما اذا كانت عائلة كبيرة.

وأضافت محمد: ان المواطنين بسبب ارتفاع الأسعار وفي ظل محدودية مدخلاتهم اغلبهم يتجهون الى اقتناء السلع الأقل سعرا و التي تكون مخفضة السعر مما يقلل من فائدة تلك السلع ناهيك عن الأضرار الصحية التي قد تسببها تلك السلع. وتابعت محمد: ان الملابس الرخيصة الثمن لا تقتصر على تلك المستعملة الموجودة في الأسواق (اللنكة) لكن توجد سلع جديدة الا انها رديئة وقليلة الجودة، بل أنها مضره في بعض الحالات.

استغلال الموسم

وقد اشتكى العديد من المستهلكين ممن تحدثوا لـ (المدى الاقتصادي) من السلوك التجاري لبعض باعة التجزئة فالمستهلك كمال إبراهيم قال: ان الارتفاع بالأسعار ليس وحده الذي يقلل كاهل المستهلك، بل ان سوء المعاملة باتت سمة من سمات أسواق الملابس سيما تلك التي تعرف بأسواق التجزئات والتي تتخطى بالزبائن بسبب انخفاض أسعارها حيث لا يسمح للزبون بارتداء الملابس لغرض تجربتها او إرجاعها ما يجعلك لا تحصل على ما يناسبك و مع هذا فالزبائن مستمرة بالشراء لانها مضغوطة بموسم المناسبات الدينية و الاجتماعية التي تتطلب لبس الجديد كما اعتاد الناس على ذلك.

وحدة النوع!

يقول الاقتصاديون لولا تعدد الأنواع لبارت السلع كناية على محكومية السلع بقانون العرض والطلب لكن جموح الميل نحو الاستهلاك في موسم التسوق جعل من الأنواع طيبة ملائمة ما يجلبه التجار.

يقول المستهلك علي صادق: ان خفض الجودة في بعض البضائع الموجودة في السوق ممكن ان يكون أمراً معقولاً بحكم طبيعة ما يطلبه المستهلكون

لخفض مدخلاتهم، لكن الغريب عندما يطلب المستهلك نوعيات جيدة و لا يوجد من يعرضها! وقد اتفق معه المستهلك عمار صالح الذي قال: أنا لا استطيع الحصول على نوعيات أفضل من بعض السلع الرديئة لأنني برغم ذلك حتماً اطلبها بسرر لثمن أكثر.

وأضاف: صالح ان هذه الحالة ليست في كل السلع لكنها موجودة في الملابس الداخلية على سبيل المثال حيث اضطرت الى شراء الرديئة منها برغم كونها لا تراعي المواصفات الصحية. وتابع صالح: أطالب الحكومة بالتدخل لحماية المستهلك صحياً على أقل تقدير.

فيما قال المورد من الصين إسماعيل كريم: أنا استورد البضاعة التي يطلبها مني تجار الجملة او حتى التجزئة ممن يتعاملون معي بشكل مباشر كمحال التجزئات. وأضاف كريم هم يطلبون مني جلب بضاعة رديئة من دون ان يؤكدوا على الجودة . فيما قال الخياط ماجد محمد: برغم ان أنواع المستهلكين لم تعد تبحث عن الجودة بقدر اهتمامها بالسعر فلا تزال ثمة زبائن يقصدون محال الخياطة ويحرصون على النوعية الجيدة و دقة المقاسات.

وأضاف محمد: في السابق كان لدي معمل خياطة ينتج كميات كبيرة لكن الآن أوقفت المشروع واكتفيت بهذا المحل الصغير بعد ما شهدته الأسواق من غزو للبضائع المستوردة الرديئة والرهيبة الثمن في الوقت ذاته إضافة الى التكاليف المرتفعة للوحدة الإنتاجية من أجور العمال الى الوقود وأجور الكهرباء مما جعلني غير قادر على منافسة المنتج الأجنبي.

المراقبون

مدير مركز الفكيكي للدراسات الاقتصادية الدكتور علي الفكيكي قال: النشاط اوجد تبادلاً في الأموال والثروة والأموال بين الناس وأوجد فرص عمل في مجالات النقل و التوزيع و التحميل والتفريغ إضافة الى سد حاجات كثيرة بسبب ازدياد مدخولات المواطنين المتعطشين

لتعويض ما فاتهم في السابق حيث ثمة فراغ في الاستهلاك. وأضاف الفكيكي: زيادة التداول هي ذات فائدة بعكس الكساد الذي يؤدي الى توقف النمو الاقتصادي، و بخصوص رداءة السلع المتواجدة في الأسواق قال الفكيكي: ان نوعية السلعة تحدد وفق قدرة المستهلك عندما يكون غير قادر على شراء إلا السلع الرخيصة.

وتابع الفكيكي: في الفترة الأخيرة ظهرت شريحة من المستهلكين يبحثون عن النوعية اي ان شرائح المستهلكين بدأت تنقسم فتوجد الآن شرائح من المجتمع تبحث عن النوعية أكثر من الاهتمام بالسعر وبالمقابل بدأت شرائح من التجار تستجيب لهذه الشرائح.

وبخصوص بعض الأساليب السيئة التي مارسها بعض التجار قال الفكيكي: ان الحل يكمن في تحرير التجارة و تقليل قيود الاستيراد و فتح بابها وإلغاء إجازات الاستيراد اذا وجد التصميم على دخول اقتصاد السوق، كما في الخطة الخمسية التي ذكرت ان احد أهداف الدولة وستراتيجياتها الدخول باقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير العمليات الاستيرادية و التصديرية و رفع القيود لكي تفرض الإرادة من خلال الشراء وتسهل عملية التجارة والمناقصة فيما بين التجار للعرض وليس هنالك من تحكم كما فعل هؤلاء. وعن المطالبات بحماية المستهلك ذكر الفكيكي ان القضية مناطة بمنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك التي ينبغي ان تعمل على زيادة الوعي لدى المستهلكين وعلى الدولة ان تدعم هذه المنظمات وترافقها.

وأوضح الفكيكي: ان البيئة الاقتصادية العراقية مليئة بالقيود لو تبيحت المنافسة والحرية مع تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في توعية المستهلك ما من شأنه نوعية المستهلك.

وأضاف الفكيكي: ان تدخل الدولة يكون فقط للنواحي الصحية والبيئية بينما تبقى قرارات الشراء بيد المستهلك بعد ان تتم توعيته

لعل من أبرز الظواهر التي تجلت بشكل واضح خلال الفترة الماضية هي ما عرف بمحال التجزئات التي تميزت بأسعارها المخفضة و الثابتة في الوقت ذاته.

يقول صاحب محل دبي اليوم للتجزئات في منطقة الشعب علي حامد: ان البيع بأسعار مخفضة هي عملية مجدية، إذ هي عامل مساعد على جذب الزبائن فقد كان العديد من الزبائن يقصدنا من أماكن بعيدة لكي يحصل على ما يحتاجه بسعر مخفض.

وأضاف حامد: أما الآن فقد اختلف الحال لاننا في السابق كانت محال التجزئات مكدودة و لكن الآن أصبحت أكثر انتشاراً، إذ لا يخلو سوق من تلك المحال التي لا تزال شاخصة للعيان.

من قبل منظمات حماية المستهلك، الجودة هي قضية نسبية تختلف من شخص الى آخر ومن بلد الى آخر. فيما قال الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي: نحن نفتقر الى ثقافة الإسخار ما يجعل أي زيادة في الرواتب تذهب الى الاستهلاك أي ان الميل الحدي للاستهلاك أكثر منه للاسار سيما عند الطبقات المتوسطة او محدودة الدخل إضافة الى ان المستهلك لازال لديه تعطش.

وأضاف البياتي: ان تحسن علاقات العراق الاقتصادية في الأونة الأخيرة هي أفضل من السابق اذ انفتح باب الاستيراد، والقطاع الخاص الآن له دور هو في الغالب يتركز على الجانب التجاري وهو بالنتيجة نشاط اقتصادي بالرغم من اننا نتطلع لان تكوث ثمة صناعة وطنية و الى جانب الاستيراد ينبغي ان يكون لدينا ما نصدره، ولكن في المرحلة الحالية يوجد لجوء للاستيراد وهذا النشاط أيضاً من الممكن ان يكون ذا فائدة لفتح المجال للعلاقات الاقتصادية مع دول العالم. وتابع البياتي: ان الميل الاستهلاكي يجب ان يكون اقل مما هو عليه الآن وتكون ثمة ثقافة اسخار لدى العائلة بأن تدخر جزءاً من الزيادة لان الاسخار سيدعم الاستثمار وهو أفضل من زيادة الإنفاق الاستهلاكي بهذه الصورة.

وبشأن استغلال بعض التجار لانفاق المستهلكين بحجب البضاعة الجيدة و عرض بضاعة رديئة محلها اجاب البياتي: ان المستهلك الآن لا يمتلك الوعي الكافي لكي يميز بين هذه السلع في ظل الغش التجاري وتزوير العلامات وتعدد المناشئ ما يجعل المستهلك فريسة، ونحن نؤكد على ضرورة ان يكون للقطاع الخاص دور قيادي في الاقتصاد لكن للأسف لا يزال القطاع الخاص استغلالياً واحتكارياً لكن في ظل اقتصاد السوق ينبغي ان تسود المنافسة وليس الاحتكار، ولهذا السبب صدر قانون حماية المنتج الوطني الذي يمنع الاحتكار لكن للأسف لازال التجار يمارسون أساليب سيئة مستغلين تدني الثقافة الاستهلاكية لدى المستهلك ومعرفةهم بمواسم الشراء.

وأكد البياتي على ضرورة تفعيل العديد من القوانين التي من شأنها ان تحمي المستهلك وبالتالي الاقتصاد الوطني.

وذكر البياتي ان في موضوع السلوك الاستهلاكي يوجد في المجتمع العراقي نوع من المحاكاة اي تقليد البعض للآخر الذي بدوره يؤدي الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

مصدر: مفاوضات صندوق النقد الدولي لا تصب في مصلحة تقديرات الموازنة العامة للعام الحالي

بغداد/ متابعة المدى الإقتصادي

اسفرت مفاوضات الوفد العراقي مع صندوق النقد الدولي التي جرت الاسبوع الماضي في العاصمة الاردنية عمان عن اجراء جملة من التعديلات على تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١ بشكل يعطي مؤشرات اكبر من الواقعية وهو ما يضع القائمين على السياسة المالية في العراق في زاوية ضيقة عبر ضرورة الوصول الى تلك المعطيات او اضافة نسب بنكري غير متوقعة الى العجز شبيهة بتلك المتحققة في العام قبل الماضي بسبب ارهاصات الازمة المالية العالمية والتي اودت باسعار النفط وهو ما حمل الدولة الى ضغط الانفاق وتقليص الرواتب والغاء العديد من المشاريع الاستثمارية.

وقال مدير مركز الاعلام الاقتصادي ضرغام محمد علي: ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع صندوق النقد الدولي باحتساب سعر برميل النفط بواقع ٧٣ دولار وبمعدل تصدير مليونين و ٣٠٠ الف برميل يوميا هو حساب متفائل قد يفضي الى نتائج عكسية وان العائدات المتوقعة ب ٦٠ مليار دولار من هذه الحسابات من المتوقع ان لاتصل الى هذا المستوى المستهدف وهو ما سيضغط على فقرات من الانفاق العام للدولة ويؤدي الى خلل في الموازنة مشيراً الى ان سعر مبيعات برميل النفط العراقي اقل من السعر العالمي بحدود ٦-٧ دولارات وهو ما يعني ان معدل سعر النفط العالمي خلال العام المقبل يجب ان يكون ضمن حدود ٨٠ دولارا للبرميل وهو ما لا يمكن ضمانه في ظل سوق نفطية متقلبة اضافة الى ان معدلات التصدير الحالية لم تتجاوز حتى الان معدل المليون برميل يوميا وهو ما يرتب جهدا مضافا على منظومة التصدير النفطية للوصول الى معدلات التصدير بحدود مليونين و ٣٠٠ الف برميل او اعلى من ذلك لسد فترة النقص في الانتاج التي تسبق صعود المنحنى التدريجي نحو المستوى المستهدف.

واضاف: انه من خلال هذه المعطيات غير الواقعية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على العراق في تقدير موازنته وما يوازي ذلك من ضغط غير مبرر على السياسة المالية في العراق فان المركز يطالب الحكومة بفك الارتباط مع الصندوق في ما يخص القروض الميسرة التي يحصل عليها العراق من الصندوق مقابل حزمة كبيرة من التنازلات التي يقدمها العراق للوصول الى ما يسمى

بالمعمل على تحويل الشركات التابعة لها إلى شركات تمويل ذاتي بهدف تغطية نفقات موظفيها، فيما كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في وقت سابق عن وجود ترهل وظيفي كبير في دوائر الدولة، وأوضح الجابري أن "العراق تعهد لصندوق النقد الدولي لإقرضه مبلغا ماليا لدعم موازنة عام ٢٠١١ التي لم تقرأ بعد في مجلس رئاسة الوزراء لأسباب فنية". وكانت المشكلة التي أخرجت مناقشة مجلس الوزراء العراقي لموازنة العام المقبل هي الخلاف بين وزارتي النفط والمالية على احتساب سعر برميل النفط ضمن الموازنة، التي أنهت أمس باتفاق الطرفين على احتساب ٧٣ دولارا سعرا ثابتا للبرميل الواحد في الموازنة العامة للبلاد.

حسين علي الحمداني

ت تعاني أغلب اقتصاديات الدول سواء

الغنية منها أو الفقيرة من مشكل

تصاعد نفقات الإنفاق العسكري لدرجة

أصبح يستنزف الكثير من الموارد

المالية المتحققة للدول.

ولعل المتابع لكبر اقتصاد في العالم

وهو الإقتصاد الأمريكي سيجد أنه

تعرض لهزات قوية منذ عام 2007

وحتى يومنا هذا بسبب النفقات

العسكرية الكبيرة في حربي أفغانستان

والعراق وتكاليفهما الباهظة جدا والتي

تركت تداعياتها السلبية على مؤشرات

النمو في الإقتصاد الأمريكي وحتى على

شعبية الرئيس أوباما.

ولكن الأرقام شيء والواقع على الأرض شيء آخر. إذ أن الأوضاع العراقية ما تزال غير مستقرة على المستويين السياسي والأمني، والبنية التحتية غير فعالة وتعاني من مشاكل كبيرة. وبرغم مساعي التحديث في العراق، إلا أن المنشآت بحاجة لتطوير الكثير. ففي مصفاة السدرة في العاصمة بغداد مثلا، جرى تركيب وحدات إنتاج جديدة في المحطة، إلا أن بعض الوحدات التي ما تزال عاملة يعود إلى عام ١٩٥٥.

وبشأن هذا السياق، قال عاصم جهاد، الناطق باسم وزارة النفط لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN": "ليس لدينا الأموال الكافية للاستثمار في حقولنا، ولكن الشركات الدولية جلبت معها استثمارات فاقت مئة مليار دولار".

وفي الوقت الذي تظهر فيه إشارات تحسن على القطاع النفطي العراقي، نرى أن القطاع عينه في إيران المجاورة يواجه مصاعب وتحديات جمّة، فالبنية التحتية تتداعي، بينما بدأت بعض الآبار الكبيرة تستنزف بشكل واضح، إذ أن العقوبات الدولية تزيد من الضغوطات المؤدية لإبعاد المستثمرين.

ويشرح هاري تشيلنغروريان، المحلل لدى بنك BNP باريباس أهمية هذه العقبان، بالقول: "إيران بحاجة للشركات الأجنبية والقدرات البشرية والتكنولوجية والمالية التي توفرها، ليس فقط لزيادة الإنتاج والبحث عن حقول نفطية جديدة، إنما أيضا للحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي وصيانة المحطات القائمة، إذ أن من دون هذه الشركات سيكون التقدم بطيئا للغاية".

وهكذا، يبدو أنه من تجربة العراق وإيران سيظهر بوضوح أن تمتع بلد ما بفرصة العوم على بحر من النفط شيء، والاستفادة منه لجني الأرباح شيء آخر كليا.



كثيرا على التنمية في البلد لدرجة يصعب تصديقها ولا زالت آثارها شاخصه في حياتنا اليومية وبالتالي فإن عملية تسليح وتجهيز القوات المسلحة العراقية التي قد تصل إلى ١٠ مليارات دولار في مرحلتها الأولى والتي تشمل صفقات أسلحة ربما تكون غير متطورة مع أمريكا وأوكرانيا وروسيا وفرنسا، وبالتأكيد فإن هذا سيؤثر كثيرا في تنفيذ خطط التنمية في البلد خاصة ما يتعلق منها بالتعليم والصحة وقطاع الكهرباء، وبالتالي فإن المواطن العراقي يريد أن لا تنتقل حمى تسليح الجيوش إلى العراق على الأقل في المرحلة الحالية والتي تتطلب تسخير جميع الموارد المتحققة للبلد في استكمال البنى التحتية، خاصة وأن العراق يتجه بصورة سريعة لأن يكون عضوا إيجابيا في محيطه الإقليمي وعملا مهما من عوامل استقرار المنطقة في السنوات والعهود القادمة، وبالتالي فإن الإقتصاد العراقي لا يحتمل نفقات عسكرية تستقطع من الموازنة العامة على حساب نفقات الخدمات المهمة والتي يحتاجها المواطن العراقي بشكل يومي وبالتالي فلا عسكرة للاقتصاد العراقي.

خاصة عام ٢٠٠٨ الذي بلغ مجموع الإنفاق العالمي ١٤٦٤ مليار دولار بزيادة ٤٥٪ عن عام ١٩٩٩، وهذا ما يؤكد بأن نهاية الحرب الباردة لم تكن عاملا في تخفيض المبالغ المخصصة للصناعات العسكرية، خاصة وإن بعض دول العالم تعتمد في تأمين وارداتها المالية من تصدير الأسلحة لدول أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتأكيد هنالك ترابط كبير بين الإنفاق العسكري وخطط التنمية ويشير التقرير إلى إن تخصيص ما نسبته ١٪ من الناتج القومي للإنفاق العسكري من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في النمو بنسبة ٠,٧٪ كل خمس سنوات، وإن إنتاج غواصة نووية وصناعتها وتجهيزها يوازي ميزانية التعليم لأكثر من عشرين بلدا في أفريقيا.

وبالتأكيد فأننا حين نطرح هذا الموضوع ذات الأبعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في هذا الوقت إنما نريد أن نؤكد بأن بلدنا العراق كان يخصص ميزانية ضخمة جدا للتسليح قبل عام ٢٠٠٣ برغم الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الشعب العراقي، هذه النفقات أثرت

باعث الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي أسلحة بقيمة ٣٧ مليار دولار، لكن الصفقة الأحدث والأضخم تمثلت مؤخرا في التسليح التي أبرمت مع السعودية بقيمة ٦٠ مليار دولار. وبالتأكيد فإن ارتفاع مبالغ الإنفاق العسكري يعني فيما يعنيه ارتفاع الموارد للبلد خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام الذي جعل دول الخليج العربي قادرة على تخصيص مبالغ طائلة لإعادة تسليح نفسها ضد الأخطار المحتملة في ظل التوترات الكثيرة التي تصدق بالمنطقة وفي مقدمتها الملف النووي الإيراني والصراع العربي الإسرائيلي، ناهيك عن حاجتها الفعلية للتسليح بغية تحقيق أمنها الداخلي، ومن جانب ثان حرص أمريكا على تأمين منابع النفط وجعلها محمية ضد أية هجمات ممكن أن تتعرض لها وهي بالتالي تحافظ على مصالحتها ومصالح شركائها النفطية أولا وشركتها المنتجة للسلاح ثانيا.

والمعامل الثاني والمهم يتمثل في طبيعة النظم السياسية المحيطة بالبلد ودرجة استقرارها وعلاقتها مع بعضها البعض ومؤشرات الاستقرار أو الحرب، وإذا ما أخذنا منطقة الشرق الأوسط نجدها قد أنفقت على التسليح في العقد الأخير أكثر مما أنفقت في العقود الماضية، ونلاحظ بأنه ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩

ولعل الكثير من خبراء الإقتصاد استبشروا خيرا بانتهاء الحرب الباردة في عقد التسعينيات من القرن الماضي وإنهاء حمى التسليح والنفقات الكثيرة التي كانت تصرف على الجيوش والمعدات، إلا إن هذا لم يدم طويلا بسبب التحديات الجديدة والحروب المتزايدة ما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة ما أعاد الأرقام الكبيرة للإنفاق العسكري أن تأخذ مداها الواسع كما كانت في السابق وأكثر.

وبالتأكيد فإن هنالك عوامل كثيرة تسهم في زيادة الإنفاق العسكري في مقدمتها النظام السياسي واستقراره، وطبيعة العلاقات الدولية والتحالفات العسكرية التي تعقدتها الدول مع بعضها البعض أو ضمن منظومة إقليمية.

والمعامل الثاني والمهم يتمثل في طبيعة النظم السياسية المحيطة بالبلد ودرجة استقرارها وعلاقتها مع بعضها البعض ومؤشرات الاستقرار أو الحرب، وإذا ما أخذنا منطقة الشرق الأوسط نجدها قد أنفقت على التسليح في العقد الأخير أكثر مما أنفقت في العقود الماضية، ونلاحظ بأنه ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩

قمة العشرين.. ترحيل الأزمات



ومع كل هذا فإن قمة العشرين في سينتول لم تصل إلى نتائج وقرارات بقدر ما وصلت إلى توجيه دعوات ليس إلا وسط إصرار من الصين على عدم رفع قيمة عملتها (اليوان) تماشياً مع السوق كما أكد ذلك الرئيس الأميركي أوباما حين طالب الصين باتباع سياسة رفع قيمة عملتها، وهذا ما رفضته بكين بشدة، ومع هذا فإن البيان الاختتامي للقمة الذي تعهد بعدم نشوب حرب العملات، إلا إن هذا التعهد ليس كافياً لتجنب أزمة عالمية اقتصادية جديدة قد تؤثر على مجموعة العشرين فقط، بل تتعداها لدول عدة واقتصاديات ناشئة لا زالت تحبو، خاصة وأن قادة القمة فشلوا في تحديد آليات من شأنها كنف الاختلال في الميزان التجاري بين الفائض والعجز للدول وبالتالي وجدوا الحل بترحيل هذه القضية إلى القمة القادمة في باريس ضمن ما يعرف بتوافقات الحد الأدنى في هذه القمة، وعلى ما يبدو فإن تأثيرات الأزمة العالمية قد أصابت الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير وسط إنفاق عسكري كبير في حربي

أفغانستان والعراق، يقابله استقرار في اقتصاديات دول آسيا وفي مقدمتها الصين التي استطاعت جذب رؤوس أموال كثيرة في السنوات الأخيرة، ساهمت بشكل مباشر في دفع عجلة الاقتصاد الصيني وجعله ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي على ما يبدو إنها تعيش قلقاً كبيراً من تنامي قدرات (التنين).

ويعرف الجميع بأن مجموعة العشرين أنشئت بناءً على مبادرة من مجموعة السبع عام 1999 لتجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة كالصين والبرازيل والمكسيك، لمناقشة الموضوعات الرئيسية التي تهم الاقتصاد العالمي. وتعد المجموعة منتدى غير رسمي يهدف إلى تعزيز الحوار البناء بين الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة خاصة في ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الدولي.

ونلاحظ هنا بأن الصين التي كانت دولة ذات اقتصاد ناشئ قبل عقد من الزمن، تنصدر الآن الواجهة الرئيسية لمجموعة العشرين، وهذا يعني نجاح وسط إنفاق عسكري كبير في فترة زمنية

قياسية لا تتعدى العشر سنوات، هذه السنوات كانت كافية لجذب الكثير من الاستثمارات الخارجية لهذا البلد الذي يعد الآن أكبر مصدر للسلع والبضائع. وبالترزامن مع هذه القمة أعلنت الهند بأن صادراتها قد تصل إلى 200 مليار دولار في السنة المالية 2010-2011 التي تنتهي في آذار المقبل وإن العجز التجاري لثالث أكبر اقتصاد في آسيا لن يتجاوز 130 مليار، وهذا يعني زيادة الواردات بنسبة 6,8% عما كان في السنة المالية الماضية وسط إخفاق كبير للكثير من الدول الأخرى، وهذا ما يؤكد للمتابع والمحلل بأن التجارب الاقتصادية الآسيوية أكثر نجاعة من غيرها ليس في إيجاد الحلول المناسبة للآزمات فقط، بل وحتى التكيف معها ومحاولة تجنب أضرارها بما يؤمن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتضاعف النمو حتى وأن كان بشكل بطيء مع المحافظة على رؤوس الأموال وعدم التفريط بالأيدي العاملة التي تعد في آسيا هي الأرخص في كل العالم، وهذا ما يدفع بالكثير من المستثمرين للتوجه للأسواق

وَمَا يَهْمُنَا نَحْنُ مِنْ قِمَّةِ الْعَشْرِينَ أَنْ يَبْتَدِعَ قَادَةُ هَذِهِ الدَّوَلِ عَنْ مَنطِقِ الْبَحْثِ عَنْ فُرْصِهِمْ وَفِرْصِ بِلْدَانِهِمْ عَلَى حِسَابِ الدَّوَلِ الْآخَرَى الَّتِي لَا تَزَالُ مَرهُونَةً بِجَازِبَاتِهِمْ، خَاصَّةً وَأَنْ هَذِهِ الدَّوَلِ تَمَثِّلُ رَكِيزَةَ مَهْمَةٍ فِي الْاِقْتِصَادِ الْعَالَمِيِّ وَإِنْ آيَةَ أَرْزَمَةٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ تَلَمُّ بِهَا سِتْوَأَثْرٌ بِشَكْلِ كَبِيرٍ جَدَا عَلَى كُلِّ دَوْلِ الْعَالَمِ الَّتِي بَاتَتْ تَشْعُرُ بِمَخَاطِرِ الْحُرُوبِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَنْتَشِرُ كَالْأَنْفُلُونِزَا بِسُرْعَةِ الرِّيحِ وَتَكُونُ نَتَائِجَهَا كَارِثِيَّةً.

الاقتصاد والإصلاحات السياسية

وبمجرد تغيير موازين القوى في الانتخابات النصفية في أمريكا وخسارة أوباما لأغلبه التي كان يعتمد عليها نتيجة لسوء إدارته للملف الاقتصادي وخاصة في مجال خطط الإنفاق وإنعاش السوق الأمريكي والحد من البطالة نجد أنه توجه فوراً لمعالجة المصاعب الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي وبدأ بجولته للدول الآسيوية كونها السوق المناسبة للصناعات الأمريكية حيث يسعى لزيادة الصادرات الأمريكية لهذه الدول الأمر الذي يساعد على إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل للعاطلين .

كل هذا يعكس لنا تأثير العامل الاقتصادي على سياسات الدول والحكومات، وإذا ما أردنا أن نتحدث عن الاقتصاد العراقي فمن الطبيعي أن نكتشف ان الحكومة العراقية الجديدة ستواجه

تحديات اقتصادية كبيرة وملفات اقتصادية عالقة بحاجة للمعالجة إضافة إلى الملف الأمني الذي له تأثير مباشر على الملف الاقتصادي .

ولقد التقت آراء الكثير من الشخصيات والمنظمات الدولية بوجود هذه التحديات، وجاءت توقعات مبكرت لمطابقة للتوقعات التي أطلقها الرئيس الأميركي باراك أوباما بعيد الإعلان عن نتائج الانتخابات العراقية، والتي توقع فيها أن يشهد العراق مرحلة مقبلة صعبة للغاية، إلا أنه توقع أيضاً أن يتمكن العراق من تجاوزها.

ومن المؤكد إن مهمة رئيس الحكومة الجديدة لن تكن سهلة لذلك ينبغي على جميع الكتل المشاركة في الحكومة التعاون في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي فشلت التشريعات

السابقة في التصدي والقضاء على الكثير منها .

ومن أهم تلك التحديات ظاهرة البطالة التي لم تتمكن التشريعات من معالجتها عبر السنوات الماضية . ووفق دراسة وزارة التخطيط لعام 2005 أشارت في تقريرها عن البطالة في العراق بأن نسبة البطالة تبلغ 28 ٪ من حجم القوى القادرة على العمل . وهكذا بقي العاطلون عن العمل في العراق يتطلعون لولادة مجلس الخدمة المدني الاتحادي الذي وعد البرلمان السابق بتشريعه منذ أكثر من عام لكنه لم يقر بعد أن دخلت قضية البطالة والقضاء عليها ضمن الصراع بين القوى السياسية، حيث قدمت الحكومة السابقة 115 ألف درجة وظيفية شاعرة إلى مجلس النواب السابق من أجل المصادقة على تعيينها وتوزيعها على الوزارات التشريعات لها.

ومن جانب آخر على الحكومة الجديدة إن تدرك إن الفساد الإداري والمالي يعد من أبرز المعوقات التي وقفت في طريق تنفيذ مشاريع الإصلاح الاقتصادي ومن أجل ذلك لا بد من وضع الحلول المناسبة لهذه الملفات من خلال تطوير دور الرقابة على المؤسسات الحكومية وتفعيل دور الهيئات المسؤولة عن هذا الجانب كهيئة النزاهة إضافة إلى دور مهم للقانون و القضاء لمحاسبة المسؤولين الفاسدين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ان الحكومة الجديدة بإمكانها تجاوز الكثير من مشاكل الفساد الإداري عبر اختيار الأشخاص الأكفاء لشغل المناصب المهمة واستغلال العناصر الكفوءة والنزيهة التي ممكن أن تسخر إمكاناتها في محاربة الفساد والقضاء عليه.

من هنا يمكننا أن نقول إن الكثير من المعوقات ما زالت عالقة و تقف أمام تطوير الاقتصاد العراقي وتحتاج المعالجة من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية القادمين منها الكهرياء وأزمة السكن والفقر والبطالة إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية المعقدة في دوائر الدولة التي تؤخر قيام مشاريع الاستثمار الجديدة التي يأمل العراق في ان تسهم في حل الكثير من مشاكله، وعلى السياسيين إذا أرادوا أن يحافظوا على رصيدهم الذي أوصلهم إلى مناصبهم ان يعملوا على إزالة هذه المعوقات وتطوير الاقتصاد العراقي نحو الأفضل.



رئيس هيئة استثمار محافظة بغداد لـ (المدى الاقتصادي): تركيزنا ينصب على تنفيذ مشاريع الإسكان خلال العام المقبل

أجرى **المقابلة / احمد عبد ربه**

يعد الاستثمار من الركائز المهمة للنهوض بالواقع الاقتصادي الذي تعاني منه الدول مثل البطالة وسوء استخدام الثروات وغيرها، ومدينة بغداد خصوصية في العملية الاستثمارية، ما جعلها محط أنظار المستثمرين على اختلاف مشاريعهم.

(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي بشأن آفاق الاستثمار والمعوقات التي تعترض عمل الهيئة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

***ما طبيعة الخريطة الاستثمارية للمشاريع في محافظة بغداد؟**

–سعت الهيئة ومنذ تأسيسها منتصف من عام٢٠٠٩ على جلب كل المعلومات الكاملة من الجهات القطاعية لأن الخطة الاستثمارية تقوم على أساس احتياجات هذه الجهات، فشكلنا فريقا للعمل مع الوزارات كافة ذات العلاقة وخاصة وزارات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم العالي والتربية، فتكونت لدينا مجموعة من البيانات ومدى احتياج الوزارات الى المشاريع، فعلى سبيل المثال تم تزويدنا من وزارة الصحة بوجود عجز بحدود عشرين الف سرير وهذا يحتاج الى عدد من المستشفيات لتستوعب هذا العجز، وكذلك المشاريع الصحية للمستشفيات التخصصية والصناعات الدوائية، و في مجال الصناعات الغذائية والتعليم فهناك خطة لإنشاء اربع جامعات كبيرة في بغداد، اما عن مجال الإسكان الذي نولييه أهمية كبيرة فإن هذا القطاع حاجة العراق منه الى ثلاثة ملايين ونصف المليون وحدة سكنية وحاجة بغداد بالخصوص تقدر بمليون وحدة سكنية. فيعد وضع الخارطة الاستثمارية اتجهنا الى موضوع وضع الخريطة الاستثمارية على الأرض بدأنا بإجراءات تخص مالكي الأراضي وهم وزارة المالية وأمانة بغداد ووزارة البلديات لذلك تم تخصيص عدد من الأراضي لإنشاء الوحدات السكنية، ومنها مشروع معسكر الرشيد بواقع ١٥الف وحدة سكنية ومشروع مدينة المستقبل بواقع ٣٥الف وحدة سكنية وهناك مشاريع أخرى محتتها هيئة استثمار بغداد إجازات استثمارية،

ففتحت ١٥ أجازة استثمارية لإنشاء ٢٣ الف وحدة سكنية جزء من هذه الاراضي تم تسليمها الى المستثمرين والان هي في مرحلة إعداد المخططات الهندسية وجدول الكميات ودراسة الجسوى الاقتصادية المتكاملة لهذه المشاريع وهناك مشاريع تتعلق بالقطاعات الخدمية والتجارية وكل هذا وفق بيانات معدة من الجهات القطاعية

العدد (1968)السنة الثامنة -الثلاثاء (23 تشرين الثاني 2010

بفضل التطور الكبير الذي طرأ على جميع

الإصعدة ساعدت على تقدم عجلة الاستثمار

الى الامام لكن كل شي يبدأ من البداية يجب ان يأخذ فترة طويلة لإنجازه، فالبلدان التي بدأت بالاستثمار تأخرت كثيراً ونأخذ على سبيل المثال مصر فقد سن قانون الاستثمار فيها في سنة ١٩٧١الكن بدأ البناء بشكل تدريجي عام ١٩٩٨ اما اقليم كردستان فقد ونهض العمران عام ٢٠٠٦ فهدفنا أن نبدأ من حيث ما انتهى الآخرون لكي لا نقع في الأخطاء التي وقعت بها الدول التي سبقتنا في الاستثمار، اما الان فمعظم المشاريع العملاقة هي في مرحلة اعداد التصاميم النهائية لانطلاق العمل وان شاء الله سوف نشهد في العام المقبل ثورة عمرانية هائلة.



مع الهيئة الوطنية للاستثمار للبدء بمشروع المليون وحدة سكنية للقيام بأنشاء ٢٢٤الف وحدة يعد هذا المشروع وطنياً لذلك قمنا بتهيئة مجموعة من الأراضي ونسعى الى المبادرة بهذا المشروع وهناك مجموعة من الشركات أرسلتها الهيئة الوطنية للاستثمار ومنها شركة صينية وتركية وشركات عربية ومن المحتمل ان يرتفع العدد الى ٣٠٠الف وحدة سكنية. أما عن الآلية المعمول بها الان فمجلس محافظة بغداد لديه جناحان للعمل الأول هو الجناح التنفيذي المتعمل بالمحافظة أما الجناح الآخر فهو هيئة استثمار محافظة

بغداد فتعمل الهيئة على تنفيذ المشاريع الخدمية من ميزانيتها الاستثمارية والتي لا ترتقي الى المستوى المطلوب ولا تغطي العجز الموجود في العاصمة لذلك وضعت هيئة استثمار بغداد خطة تعتمد بشكل كامل على المستثمر فالهيئة ليست لديها اموال فهي تعمل جنباً الى جنب مع المستثمرين من اجل تذليل العقبات التي تقف امامهم من الجهات الأخرى.

–إن هيئة استثمار بغداد تخضع في عملها إلى الرقابة من قبل مجلس المحافظة فهناك عمل تنسيقي عال مع مجلس المحافظة وكذلك مع أمانة بغداد، و قبل أيام قلائل كان لدينا اجتماع مع أمين بغداد تم التعاقد على ١٥ مشروعاً من أصل ٢٥ مشروعاً لان بعض المستثمرين يتأخرون في مرحلة التعاقد لأسباب تخص تسعيرة الأراضي فهناك آلية قديمة مازال العمل بها فهئية الاستثمار تسعى إلى التنسيق العالي مع جميع القطاعات ومن دون تقاطع فنحن نأخذ من أمانة بغداد الفرصة الاستثمارية وترشيح لها المستثمر ونمنحه الإجازة الاستثمارية من اجل اجراء التعاقد والمتابعة ومراقبة المشروع في المرحلة اللاحقة أما مجلس المحافظة فهو بدوره داعم لهئية استثمار بغداد بكل امكانياته دائما نحن نطرح العقبات وبالخصوص يسعى مكتب الإعمار ومكتب التخطيط الاستراتيجي في مجلس المحافظة لحل الإشكاليات.

***كيف تعلقون على التجاذبات التي حدثت بين مجلس المحافظة والهيئة الوطنية للاستثمار؟**

–نحن ضد التجاذبات والخصومات لانها لا تخدم العملية الاستثمارية ونرحب بالعمل في فريق واحد ونعمل سوية لنهوض بالواقع الاستثماري، وانا كان هناك تلكؤ يجب ان يحل في طاولة مستديرة، فحسب معلوماتي لا يوجد تقصير من الطرفين لان كل جهة له رؤيتها وتصورها، مجلس المحافظة له الحق الكبير لكنه لم يطلع على كل التفاصيل التي تعمل بها الهيئة الوطنية

***هل أن المشاريع التي تتضمنها خطة 2011 تركز على الجانب الخدمي أم على الجانب الإعماري، وما هي الآلية المعمول بها الآن؟**

–العراق يحتاج الى كل شيء فالظروف التي مر بها البلد خلال الحقبة الماضية، والحروب المتعاقبة والعقوبات الاقتصادية السابقة على العراق وأحداث ما بعد عام ٢٠٠٣أوجدت دماراً كبيراً في واقع البنى التحتية وبالخصوص البناء والإعمار ونحن نركز الآن على العجز الحاصل في مجال الاسكان للوصول الى مرحلة متقدمة في انشاء الوحدات السكنية ولدينا الان تنسيق

الاقتصادي | العدد (1968)السنة الثامنة -الثلاثاء (23 تشرين الثاني 2010

العدد (1968)السنة الثامنة -الثلاثاء (23

تشرين الثاني 2010

إن دعوى وزير مالية البرازيل، كما يقول ولتر مولانو في مقاله هذا، بأن الارض كانت أسيرة حرب عملات قديمة هو انعكاس للألم الذي تعانيه بلدان أسواق ناهضة كثيرة وهي تقاسي من نتائج سياسات النقد والصرف الأجنبي المتبعة الآن من الصين، وأوروبا والولايات المتحدة، وأكثر البلدان تأثراً بذلك هي البرازيل وجنوب أفريقيا. مع ما شهدته سابقاً من تقييم بنسبة 37 بالمنة لعملتها منذ نهاية عام 2008، وقد أدت محاولات تجميد تقييم الريل Rea l من خلال تدخل المصرف المركزي، إلى تكديس حاد للاحتياطيات العالمية - تجاوزت مؤخراً علامة الـ275 بليون دولار، وهذا هو السبب في أن برازيليا تهدد بفرض ضريبة جديدة على استثمارات الدخل الثابت القصير الأمد.

أميركا اللاتينية وحرب العملات العالمية



المثل فهرس مجلة الإكونومست

للحاسوب الكبير Big Mac، وقد ألقى أحدث تقرير الضوء على خسارة مكان آخر، فبرامج استثمارات البلد

الهائلة، مثل عرض أسهم الـ ٧٠ بليون دولار الراهن العائد لبيتروبراس، وقرار سينويك بدفع ٧,١ بليون دولار كدعم بنسبة ٤٠ بالمئة لعمليات ريبسول بعيداً عن الشاطئ؛ هما

العاملان الرئيسان للذنان يدفعان بالعملة إلى أعلى، والأكثر من هذا، أن الريل البرازيلي ليس للعملة السوقية الناهضة الوحيدة التي تزيد قيمتها، وإعادة توزيع الأسهم التجارية العالمية إلى الـ BRICS تدفع بكل عملات السوق الناهضة الرئيسية تقريباً إلى أعلى، والروبل الروسي، والروبية الأندونيسية، والسول الجيروي هي بعض العملات التي ترتفع قيمتها. والتأثيرات الحقيقية لتقييم العملة بتبنيها تحليلات تعادل القوة الشرائية، وبالخصوص يسعى مكتب الإعمار ومكتب التخطيط الاستراتيجي في مجلس المحافظة لحل الإشكاليات.

***هل أن لقمة العربية التي من المؤمل أن تعقد في بغداد لها أبعاد إيجابية على الحركة الاستثمارية؟**

–كما تعرفون هناك حملة إعلامية شرسة على العراق فالوضع الديمقراطي الذي حصل به قد لا يروق الى بعض دول الجوار فمعظم الذين هم في الخارج يتصورون بان العراق يحترق لكنه عكس هذا تماماً فاستضافة بغداد لللقمة العربية وحضور زعماء العرب يعد دعماً لاستثمار و دعماً للشعب العراقي إضافة الى ذلك عودة العراق الى حاضنته ومحيطه العربي و سوف يعطي الى القادة العرب الضوء الأخضر من اجل التعامل بشكل جدي مع ملفات العراق والحقيقة هناك غياب للدول العربية في العراق ماعدا الإمارات والأردن ومصر ونأمل بعد القبة العربية ان يكون العراق حاضناً لكل الشركات العربية.

وتأثيرات انخفاض القيمة على أسعار المكسيك النسبية يعرضها مرة أخرى (فهرس الحاسوب الكبير)، الذي يُظهرها متدنية القيمة اقتصادات السوق الناهضة، فالريل البرازيلي، مثلاً، تُضخّم قيمته الآن مقابل الدولار بنسبة ٣١ بالمئة، أما البيزو الكولومبي، فهو أعلى من الدولار بنسبة ١٨ بالمئة والليرة التركية بنسبة ٤ بالمئة.

وعلى كل حال، فما كل بلدان السوق المتحدة يبداء علامات الحياة. وبالرغم من كون الصادرات الصينية والبيزو المكسيكي هو الخارجي الرئيس في نصف الكرة الغربي، فقد هبط بنسبة ٢٦ بالمئة مقابل الدولار على مدى مسار السنتين الأخيرتين، وكان لتأثيرات التباطؤ في الولايات المتحدة، إلى جنب الصورة السلبية التي خلقها تصاعد العنف المتصل بالمخدرات، دورها المفسد لجاذبية

البيزو المكسيكي، وتأثيرات انخفاض القيمة على أسعار المكسيك النسبية يظهرها متدنية القيمة مقارنةً بالدولار بنسبة ٣٣ بالمئة، وهذا يجعل البيزو المكسيكي أرخص عملة في أميركا اللاتينية من بين الأكثر تنافسية في الأسواق الناهضة، كما أن ذلك يتركه موازناً للتقييم إلى درجة مهمة، حين يتنوع الاقتصاد إلى أسواق جديدة ويبدأ اقتصاد الولايات المتحدة يبداء علامات الحياة.

وبالرغم من كون الصادرات الصينية والبيزو المكسيكي في ارتفاع، فقد كان هناك تلعكؤ في الصادرات المكسيكية إلى الصين، وإحدى المشكلات الكبيرة هي البنية التحتية، وفي الوقت الذي تزخر فيه المكسيك بالسلع، مثل المعادن، الزراعة والطاقة، التي يسعى إليها الصينيون بفعالية، فإن معظم البنية التحتية للنقل في البلاد، كالطرق

والسكك الحديد، موجهة من الشمال إلى الجنوب، كما أن موانئ المكسيك الباسيفيكية ضحلة ومتخلفة، ولحسن الحظ، فإن المبادرات الكبيرة العديدة لتحديث البنية التحتية للبلد أخذت أُخيراً في إعطاء ثمارها، وسترى المكسيك قريباً تحسناً بارزاً في تدفقات التجارة الآسيوية التي ستؤدي إلى تنمية العملة. **سابقة تاريخية** ان ادعاء وزير المالية مانتيجا عن حرب عملات متواصلة أمر يذكّرنا بشدة بسياسات الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي آخر مرة اضطرب فيها الاقتصاد العالمي، حيث أدت سلسلة من هبوط قيمة العملة عبر أوروبا، وخاصةً المارك الألماني والفرنك الفرنسي، إلى جنب التقديرات الحادة للتجارة، إلى تعميم الركود في الولايات المتحدة وأوروبا وتحويله إلى كساد عالمي.

والآن، فإن حكومات بلدان السوق الناهضة تقوم باتهامات مماثلة، وهناك جولة أخرى من التسهيل الكمي للاحتياطي الفيدرالي تدفع بالدولار لانخفاض، وفي الوقت نفسه، يستمر المصرف المركزي الأوروبي في المحافظة على معدلات فائدة منخفضة جداً، وفي غضون ذلك، لا يقوم الصينيون بأية خطوات لجعل عملتها تتمين العملة. **سابقة تاريخية** ان ادعاء وزير المالية مانتيجا عن حرب عملات متواصلة أمر يذكّرنا بشدة بسياسات الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي آخر مرة اضطرب فيها الاقتصاد العالمي، حيث أدت سلسلة من هبوط قيمة العملة عبر أوروبا، وخاصةً المارك الألماني والفرنك الفرنسي، إلى جنب التقديرات الحادة للتجارة، إلى تعميم الركود في الولايات المتحدة وأوروبا وتحويله إلى كساد عالمي.

ولحسن الحظ، فإن معظم تدفقات الرأسمال مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتبقى التدفقات المضاربية speculative القصيرة الأمد محدودة، ومع هذا، فإن تقييماً إضافياً لعملات السوق الناهضة سيكون اتجاهاً سوف يستمر لبعض الوقت. **عن/ Latin Business Chronicle**

البرنامج الاقتصادي الحكومي

■ عباس الغالبي

لعل من المهام الرئيسية والمهمة التي يفترض ان تضطلع بها الحكومة المقبلة هو البرنامج الاقتصادي الحكومي، وإذا أرادت ان تكون حكومة تمثل تطورات الناخبين والشعب عموماً، عليها ان تعتمد برنامجاً اقتصادياً تغلفه في الاطار العام مبادئ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

ونحن في (المدى) كنا قد دعونا بعيد الانتخابات البرلمانية في نيسان الماضي من خلال مؤتمر موسع ضم الكثير من الاطراف الاقتصادية النخبوية في مصادر القرار الحكومي فضلاً عن الكفاءات الأكاديمية في الجامعات العراقية وعدداً من الخبراء الاقتصاديين في القطاع الخاص وبرعاية من لدن رئيس الجمهورية الأستاذ جلال طالباني، وحمل هذا المؤتمر عنوان الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق، حيث أجمع في حينها الباحثون والمراقبون المشاركون في المؤتمر على أن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن ينطلق من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي ساهمت في

استمرار المأزق التنموي المشار إليها في هذه الدراسة وأنه يمكن أن تكون التطورات الأخيرة التي حصلت وفي مقدمتها نهاية حالة الإحتلال العسكري للمدن العراقية والتحسن النسبي في الوضع الأمني، وانجاز الانتخابات أن تكون مدخلاً مناسباً للحكومة الجديدة لتحقيق هذا البرنامج الذي ينبغي أن يركز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التركيز على زيادة مساهمة الاستثمارين الوطني والأجنبي، خصوصاً في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠٪، وزيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠٪ - ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة.

كما لا بد من ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية والصناعية والزراعية وتقليص الاستيرادات عن طريق دفع عجلة الإنتاج ولاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة وتطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

وكذلك تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرافق العامة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات وتوفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق، ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.

كما أن الضرورة تستدعي أيضاً توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية، بما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وإضفاء نوع من المرونة على سياسات التشغيل والتوظيف وخاصة في مجال الاستغناء عن خدمات العمالة الفائضة، واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تفعيل المؤسسات الرقابية العاملة في هذا الاتجاه وكذلك العمل على إشاعة حالة من التنقيب لمخطر الفساد المحدقة بعملية التنمية.

ومن هنا فإن البرنامج الحكومي الذي يفترض ان تعتمد عليه الحكومة المستقبلية لا بد له ان يراعي القطاعات الاقتصادية كافة في عملية توازن يضعها المخطط لهذا البرنامج، كما لا بد من النظر في الوقت عينه للكفاءة التنفيذية والارادة الوطنية التي تجعل من التنفيذ حالة، بل هاجسا يلازم الجميع بكفاءة واقتدار ومهنية عالية.

هل خضع تغليف مباني بغداد بالاليكوبند لدراسة الجدوى الاقتصادية؟

بغداد/ محمد ساهي

شهدت المباني العامة والتجارية، بل وحتى واجهات المنازل في مدينة بغداد وباقي المدن ظاهرة تغليف واجهاتها، التي هي عبارة عن غلافين من الألمنيوم مع طبقة عازلة ويصف البعض هذه الحملة المحمومة بالمشروع الحديث داخل العراق والذي بدأ يلقي رواجاً من المسؤولين الحكوميين وكذلك اصحاب البناء وأبرز البنائيات الحكومية التي تم تغليفها بالاليكوبند واجهة مبنى محافظة بغداد في الصالحية وبنائيات حكومية أخرى مثل المصارف والمستشفيات والدوائر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل أن التغليف بالاليكوبند يمثل الحل الأمثل لما تعرضت له واجهات المباني من تآكل وتشققات بسبب تقادم الزمان عليها والرطوبة وعوامل المناخ من امطار وحرارة وأتربة كذلك الاهتزازات جراء التفجيرات الإرهابية التي ضربت بغداد والمدن العراقية الأخرى وأيضاً الحروب الكثيرة التي مرت على البلد منذ عام ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣؟

وقديماً قبل ومازال الجيل الجديد يستذكره عند بعض المواقف (لا يصلح العطار ما افسده الدهر) فهل يصلح الاليكوبند ما تعرضت له البنائيات من تخريب ونهري وتشققات؟ وهل ان معدن الاليكوبند يحتوي على درجة متانة ومقاومة تستمر لعشرات السنين أم أنه مادة تجارية كان الهم الأكبر لمصنعيها الربح التجاري على حساب الجودة والمتانة؟ والملاحظ على النصابيم التي يتم تغليف مادة الاليكوبند أنها تخلو من اللمسات التراثية أو الإسلامية فالتغليف يتم بطريقة القطعة وتطغى عليه الألوان البراقة على حساب اللمسات الفنية الجمالية.

يقول أحد المهندسين العراقيين العاملين في مجال تصاميم البناء والمعمار: "اني أتساءل اذا أردنا المحافظة على عراقة وأصالة وتاريخ وتراث بغداد السلام، فلماذا لا تتم الاستعانة بالعقول والكفاءات العراقية المبدعة مثل الخبرة العالمية زها حديد والنحات محمد غني حكمت ورفعة الجادرجي من أجل تصميم البنائيات والصروح الخدمية والفنية والحكومية وبما لا يتعارض مع لمسات الحضارة والتاريخ والتراث؟

جميل وجيد." وتختتم المهندسة كلامها بالقول: "أتوقع ان تشهد الأشهر المقبلة اقبالاً كبيراً على هذا النوع من التغليف من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية كون العراق سوف يحتضن القمة العربية القادمة واعتبار بغداد عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠١٣".

الجدير بالذكر ان التغليف بالاليكوبند بدأ في كردستان العراق وبدأ يغزو المباني العراقية مؤخراً، وللتعرف أكثر على انطباعات اصحاب المباني والمحال التجارية المغلفة بالاليكوبند، كانت هذه الآراء:

يقول عبد السادة رحيم (ابو حيدر) وهو يمتلك محل تصوير الأخوين في ساحة التحرير عن التغليف بالاليكوبند: "لقد قالوا لنا ان الاليكوبند مقاوم للمناخ وذو متانة ولا يتأثر الا بالصدقات الخارجية كالخدوش ويتم تثبيته على هيكل حديدي بواسطة (الدريل) او عمل (الغريبات) ولا يدخل الجص أو الأسمنت في عملية التثبيت ويستخدم لتغطية العيوب والشوائب في الجدران الداخلية للمحل. وعن تكلفة العمل قال: "ان تكلفة المتر الواحد من الاليكوبند النوعي تكلف ١٠٠ دولار مع العمل وتكلفة المتر الواحد من الاليكوبند الصيني ٧٥ دولار وسك الاليكوبند ٣ ملم والقطعة الواحدة تبلغ مساحتها ما بين ٢٢٠ سم × ١٢٠ سم. ويضيف أبو حيدر: "مر عام واحد على تغليف المحل بالاليكوبند ومازال بريقة ومتانته واضحة و لا أعلم هل ستستمر سنوات أخرى أم لا؟" وبشأن ألوان الاليكوبند وانواع التصميم قال أبو حيدر: "هناك مختلف الألوان البرتقالي والأحمر، بل وحتى الأسود والذهبي والتصميم يقوم به (الحداد) وحسب الرغبة." ويتحدث أحد الحدادين العاملين لدى شركة الأقصى عن تجربة التغليف بالاليكوبند ويقول: "ان التغليف بالاليكوبند ينتشر بسرعة من المباني والدوائر الأهلية والحكومية، بل وحتى المنازل وهناك أنواع من المناشئ الصيني وسعره ٨٠ دولاراً والتركي ويطلق عليه "المرايا الذهبية" وسعر المتر مع العمل ١٠٠ دولار وهناك الاليكوبند الأمريكي ما بين ٣ ملم - ٤ ملم، وهناك أنواع لتغليف السقوف الثانوية والداخلية والواجهات الخارجية."

لماذا نلجأ إلى الحلول الترقيعية المؤقتة والتي سرعان ما تتساقط كما تتساقط أوراق الخريف، علماً ان ملايين الدولارات تنفق لتغليف البنائيات؟ فهل كان التغليف خاضعاً لدراسة الجدوى الاقتصادية ام ان الامر يتم وفق رواج وشيوع الاستخدام والتقليد في الهندسة المدنية للمباني؟

تقول المهندسة زينب صبري المشرفة على مشروع تغليف احدى البنائيات الحكومية وهي من الشركة المنفذة للمشروع (شركة النذرة): ان تكلفة التغليف بلغت ملياريين وسبعمئة وخمسة وثلاثين مليون دينار عراقي، وهو مبلغ كبير يكفي لبناء مدارس عدة أو مستوصف صحي في قرى وأرياف العراق. وتضيف المهندسة: "ان أفضل الخبرات الموجودة في المنطقة المتخصصة بهذا النوع من التغليف توجد في دبي ولبنان وان الشركة تعرض تصاميم عدة على الجهات ذات العلاقة ويتم اختيار أحدها. وتدافع المهندسة زينب صبري عن التغليف بالاليكوبند والعهد على القائل: "ان التغليف بالاليكوبند يعد من أفضل الواجهات المستعملة في تغليف المباني لما تتميز به من مواصفات مثل القابلية على تحمل الظروف المناخية المختلفة من حرارة الشمس واشعتها كما ان هذه المادة لا تتعرض للتآكل مع مرور الزمن اضافة إلى حفاظها على الألوان وتمتاز بسرعة الانجاز والتنفيذ ورخص الثمن!! وطول عمرها وسهولة صيانتها وتنظيفها بواسطة الماء فقط." وهذا الكلام على ذمة المهندسة زينب صبري اذ لم تقدم أي مؤسسة عراقية متخصصة شهادة اشادة بالتغليف بالاليكوبند وعلى جهاز التقييس والسيطرة النوعية تقع المسؤولية قول الكلمة الفصل (قبل ان يقع الغاس بالرأس) كما يقولون.

وتواصل المهندسة زينب صبري كلامها بالقول: "ان المناشئ الموجودة حالياً في الأسواق العراقية هي مناشئ صينية وتركية وتختلف درجة الجودة وحسب النوعية. وان نجاح عملية التغليف يعتمد على أمرين الأول التصميم الناجح الذي يسهم بانجاح المشروع وكفاءة الملاك الفني وذلك ينعكس على العمل ويظهر التغليف بمظهر

الاصلاحات

التحرير: عباس الغالبي | الإخراج الفني: مصطفى جعفر | التنضيد الإلكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون